موقف الصوفية من التكاليف الشرعية

بقلم
دكتور
محمد صلاح عبده محمد
مدرس بقسم العقيدة والفلسفة
بالكلية

يتناول هذا البحث موقف الصوفية من التكاليف الشرعية من خلال النقاط الآتية :

١ — إشكالية البحث .

٢ — ماهية التكاليف الشرعية .

٣ — مفهوم التصوف .

٤ — نظرة خصوم الصوفية للقضية .

٥ — نقد الصوفية لفكرة إسقاط التكاليف الشرعية .

٦ — اهتمام شيوخ التربية الصوفية بالتكاليف الشرعية .

٧ — الظاهر والباطن .

٨ — تعقيب .

١ — إشكالية البحث :

البحث فى التصوف الإسلامى محفوف بالمخاطر ؛ لأن الباحث منذ ظرات الأولى يرى عجباً ، فالناس بالنسبة للتصوف : إما صوفية أو غير وفية ، وإما محايدون ، وغير الصوفية تتردد نظرتهم للتصوف بين الولاء العـــداء ، ويقف المحايدون فى منطقة وسطى بين الصوفية وغيرهم ، لا ينحازون إلى التصوف كما أنهم لا يقفون منه موقف الخصومة .

ويأخذ العداء للتصوف الإسلامى أشكالا عدة فى جانبيه النظرى العملى على السواء ، وتتبلور هذه الأشكال العدائية فى هيئة تهم توجه إلى صوف والصوفية ، ومن أخطر هـــذه التهم : تهمة القول بإسقاط كاليف الشرعية ، وهى : الشريعة أو هى : الجانب العملى من الدين ، نظراً لما لها من أهمية ، ولما للتهمة من خطورة أردت تناول هذه قضية فى هذه الصفحات .

واللافت للنظر أن الصوفية أنفسهم منذ بدايات التصوف الإسلامى نت لهم نظرات نقدية عميقة ، تركزت حول الأطر النظرية ، وتوجهت د المسالك العملية ، فتعقبوا الانحراف الفكرى وصوبوه وكشفوا عن وجه الحق الذى يتجلى كالفجر الصادق ، وطردوا المنحرفين من بين صفوفهم ، وأعلنوا البراءة منهم ومن أفعالهم ، وامتلأت المؤلفات الأولى ؤلاء الشيوخ الكبار بهذه النظرات النقدية ، نراها بوضوح فى اللمع طوسى ، والرســـالة للقشيرى وكشف المحجوب الهجويرى ، والتعرف لكلاباذى ... وغيرهم .

فعل الصوفية ذلك قبل أن يفعله غيرهم كابن تيمية وابن القيم وابن الجوزى ، وقد تتبعت كثيراً من هذه الملاحظات الموجهة ضد التصوف

٢ — إشكالية البحث :

البحث فى التصوف الإسلامى محفوف بالمخاطر ؛ لأن الباحث منذ اللحظات الأولى يرى عجباً ، فالناس بالنسبة للتصوف : إما صوفية أو غير صوفية ، وإما محايدون ، وغير الصوفية تتردد نظرتهم للتصوف بين الولاء والعـــداء ، ويقف المحايدون فى منطقة وسطى بين الصوفية وغيرهم ، لا ينحازون إلى التصوف كما أنهم لا يقفون منه موقف الخصومة .

ويأخذ العداء للتصوف الإسلامى أشكالا عدة فى جانبيه النظرى والعملى على السواء ، وتتبلور هذه الأشكال العدائية فى هيئة تهم توجه إلى التصوف والصوفية ، ومن أخطر هـــذه التهم : تهمة التحول بإسقاط التكاليف الشرعية ، وهى : الشريعة أو هى : الجانب العملى من الدين ، ونظراً لما لها من أهمية ، ولما للتهمة من خطورة أردت تناول هذه القضية فى هذه الصفحات .

واللافت للنظر أن الصوفية أنفسهم منذ بدايات التصوف الإسلامى كانت لهم نظرات نقدية عميقة ، تركزت حول الأطر النظرية ، وتوجهت نحو المسالك العملية ، فتعقبوا الانحراف الفكرى وصوبوه وكشفوا عن وجه الحق الذى يتجلى كالفجر الصادق ، وطردوا المنحرفين من بين صفوفهم ، وأعلنوا البراءة منهم ومن أفعالهم ، وامتلأت المؤلفات الأولى لهؤلاء الشيوخ الكبار بهذه النظرات النقدية ، نراها بوضوح فى اللمع للطوسى ، والرســـالة للقشيرى وكشف المحجوب الهجويرى ، والتعرف للكلاباذى ... وغيرهم .

فعل الصوفية ذلك قبل أن يفعله غيرهم كابن تيمية وابن القيم وابن الجوزى ، وقد تتبعت كثيراً من هذه الملاحظات الموجهة ضد التصوف

نظرياً وعملياً ، وعالجت المسألة تفصيلياً فى كتابى : « الجانب النقدى فى التصوف الإسلامى » .

وقد أفردت قضية القول بإسقاط التكاليف الشرعية بهذا البحث لأهميتها وخطورتها على صعيد واحد .

ولست صوفياً بالمعنى الاصطلاحى — الذى سنتعرف عليه بعد قليل — ، وفى نفس الوقت لست موالياً للصوفية أو معادياً لهم ، إنما أنا باحث فى التصوف ، آخذ منه ما ينسجم مع مقررات الشرع الحنيف ، وأرد ما يصطدم معها .

فلا مصلحة لنا فى الانتصار للتصوف على طول الخط دون إحقاق للحق ، ولا فائدة تعود علينا فى رفض التصوف والحكم بإعدامه لوجود بعض الشطط فيه من الناحية النظرية ، أو لوجود بعض المنحرفين ضمن أشياعه من الناحية العملية .

بل على العكس من ذلك فإن شطب التصوف الإسلامى من قاموس الدراسات الإسلامية ينطوى على أخطاء منهجية واضحة ، وذلك لإغفاله الأدوار المؤثرة لبعض شيوخ الصوفية فى نشر الإسلام مثلما حدث فى شبه القارة الهندية[1] .

وإهدار ما قام به الشيوخ الكبار فى التربية الأخلاقية ، ومن ناحية أخرى « لأن من أسباب الهجوم على الصوفية أن خصومهم ربما عثروا على خطأ لأحد الصوفية فلا يكتفون بالهجوم على هذا الصوفى وحده ، بل يهاجمون الصوفية جميعاً ، أى أنهم يؤاخذون جمهور الصوفية بجريرة

(١) جفرى بارندر : المعتقدات الدينية لدى الشعوب ص١٨٣ ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام .

واحد منهم . وليس الصوفية بمعصومين عن الخطأ ، ولكن الإنصاف يقتضى أن يكون الهجوم أو الاتهام مقصوراً على من يستحقه خاصة إذا برأ الصوفية من هذا القول وردوه على صاحبه »[1] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثقة الصوفية بالتصوف ، واعتزازهم به ، وتفضيلهم له على سواه لم تمنع شيوخ الصوفية أنفسهم من توجيه بعض النقد إلى من ينتسبون إلى التصوف ، فليس كل من انتسب إلى التصوف مخلصاً ، وليس كل من اجتهد فيه مصيباً ، بل وجد من بينهم أصحاب الأغراض والأدعياء والمنحرفون عن مقاصد التصوف التى حددها شيوخه ، وقد كان الشيوخ يتعقبون هؤلاء ، ويظهرون عوراتهم ، ويبرأون من أخطائهم[2] .

ومع ذلك فإننا نرى ما يثير الدهشة الممزوجة بالغيظ فى آن واحد حين يتعامل مع التصوف الإسلامى بمنهج تعميم الأحكام دون سند منطقى وأساس علمى ، فنرى عناوين غريبة لمؤلفات أصحاب هذا الاتجاه ، منها : « مصرع التصوف »[3] و « فضائح الصوفية »[4] .

ويحتوى هذا الأخير على عنوان جانبى هو : « التصوف بحر من الظلمات !!! » ، وهذه المؤلفات وغيرها صدرت عن نظرة أحادية اعتمدت على التعميم والتعتيم ، تعميم الأحكام ، والتعتيم على الحقائق المشرقة

(١) د. عبد الحميد عبد المنعم مدكور : لمحة عن التصوف عند المسلمين ص١٣٧ مقال بمجلة المسلم المعاصر عدد ٦٠

(٢) السابق : ص١٣٦

(٣) تأليف : عبد الرحمن الوكيل .

(٤) تأليف : عبد الرحمن عبد الخالق .

فى التصوف الإسلامى المنسجمة مع مقررات الشريعة الإسلامية والتى فطن لها الباحثون من مستشرقين وغير مستشرقين.

وتعميم الأحكام عند هؤلاء أقرب ما يكون إلى الاستقراء الفطرى، وهو : « استقراء مبنى على الملاحظة العابرة ، والتعميم السريع ، ويستخدم فى حياتنا بصفة مستمرة ، وهذا الاستقراء لا يؤدى فى الغالب إلا إلى نتائج متسرعة مشكوك فيها ؛ لأنه يبنى على أساس ضعيف ، وهو الانتقال من ملاحظة حالة أو حالتين على الأكثر إلى وضع قانون عام»[1].

ومن المناسب هنا أن نلفت الأنظار إلى أن الشيعة زعموا وجود قرآن آخر غير الذى حفظته الأمة فى سطورها وصدورها ، وتكفل الله تعالى بحفظه فى قوله عز وجل : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون »[2] ، واعترفوا فقط بما أسموه : « مصحف فاطمة »[3] ، فهل نرد القرآن الكريم — معاذ الله تعالى — لهذه العقيدة الشيعية المنحرفة ؟ ! .

ويرصد علماء السنة المطهرة عدداً ضخماً من الأحاديث الموضوعة. فهل نرد الأحاديث الصحيحة خشية اعتقاد صحة الأحاديث الموضوعة ؟ !

فإذا استرسلنا مع هذه النقطة وجدنا أفكاراً كثيرة ذات جذور أجنبية منحرفة حفرت مسارات وتسربت إلى الدراسات الإسلامية، فهل نرد علوم الإسلام من أجلها؟ !

(١) د. محمد الأنور حامد عيسى : نظرات فى المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٢٣

(٢) سورة الحجر : الآية رقم ٩

(٣) إحسان إلهى ظهير : الشيعة والسنة ص ٧٢

فى واقع الأمر فطن علماء المسلمين المخلصون إلى هذه الأمور الهامة فعضوا على القرآن الكريم بالنواجذ وفضحوا أكاذيب الشيعة ، وقاموا بعزل الأحاديث الموضوعة ، وإفراد مؤلفات خاصة بها ، وسلطوا الأضواء الكاشفة على الغريب والدخيل والإسرائيليات لوقاية المسلمين من شرورها ، وحفظ الإسلام من أخطارها .

والذى يريده خصوم التصوف وشانئوه إعدام التصوف وشطبه من الدراسات الإسلامية بينما يستهدف هذا البحث إبراز الأفكار الصحيحة والإبقاء عليها ، وعزل الأفكار السقيمة وإبطالها ، ومعيار الصحة والسقم هو الموافقة مع الكتاب والسنة للحكم بصحة الأفكار الصوفية ، والحكم ببطلانها إذا اصطدمت بشىء منهما .

٢ — ماهية التكاليف الشرعية :

قبل الحديث عن ماهية التكاليف الشرعية تجدر الإشارة إلى بعض الحقائق الهامة ، وهى : خلافة الإنسان فى الأرض ، والميثاق الأول ، والهدف من خلق الإنسان .

فبالنسبة للحقيقة الأولى فقد جعل الله تبارك وتعالى الإنسان خليفة له فى الأرض ، وفى ذلك يقول الحق عز وجل : « وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة قالوا : أتجعل فيها من يفسد فيها ، ويسفك الدماء ، ونحن نسبح بحمدك ، ونقدس لك قال : إنى أعلم مالا تعلمون »[1] .

وبالنسبة للحقيقة الثانية فإن القرآن الكريم يشير إليها فى قوله تعالى: « وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم :

(١) سورة البقرة : ٣٠

ألست بربكم ؟! قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة : إنا كنا عن هذا غافلين ، أو تقولوا : إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون ؟! »[1] .

أما الحقيقة الثالثة المتعلقة بالهدف من خلق الإنسان فقد جاءت فى قول الحق تبارك وتعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون »[2].

ومن ذلك يبدو لنا الهدف النهائى من خلق الإنسان ، وهو العبادة الموجهة لله عزوجل ، وهو الهدف المعلن فى هذه الآية المباركة ، والذى سبقه إعلان استخلاف الإنسان لربه فى الأرض ، وأخذ الميثاق على بنى آدم بربوبية الله عزوجل .

والعبادة ترتبط ارتباطا وثيقا بحمل الإنسان للأمانة بعد رفض السماوات والأرض والجبال أن يحملنها ، ومن ناحية أخرى ترتبط بالتكليف أو هى الجانب العملى منه ، بينما التكليف هو الأساس النظرى لها .

فالله تبارك وتعالى يقول عن حمل الإنسان للأمانة : « إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها ، وأشفقن منها ، وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا »[3] .

فإذا أردنا التعرف على ماهية التكاليف الشرعية بالتفصيل وجدنا أن الحق تبارك وتعالى قد جعل التكليف منوطا بالعقلاء البالغين من المسلمين .

(١) سورة الأعراف : ١٧٢ ، ١٧٣
(٢) سورة الذاريات : ٥٦
(٣) سورة الأحزاب : ٧٢

وتنقسم تكاليف الشرع إلى :

— عقائد ، وهى : الإيمان بما أمر الله تعالى عباده بالإيمان به .

— أحكام ، وهى : الالتزام بما فرض الله عزوجل على عباده من عبادات ومعاملات .

— أخلاق ، وهى : التخلق بما أمر الله سبحانه عباده من الفضائل .

وفى ذلك كله نقرأ عددا كبيرا من الأوامر والنواهى الواردة فى القرآن الكريم ، وفى السنة النبوية المطهرة ، ونتعرف على تفصيلاتها من خلال كتب الفقه الإسلامى ، وكتب الأخلاق ، والحديث عن ذلك كله بالتفصيل يستغرق أعماراً ، ويستهلك رجالا ، ويخرج عن طبيعة هذا البحث ؛ ولهذا تكفينا الإشارة إلى ما يخصنا ، وهو التكاليف الشرعية فى جانب العبادات ، حيث وجه خصوم التصوف التهمة للصوفية زاعمين أنهم يقولون بإسقاطها ، وتحليل هذه القضية هو هدف هذا البحث .

وكما يعلم المسلمون فإن العبادات هى الصلاة والصيام والزكاة والحج بشروطها وضوابطها الموجودة فى كتب الفقه .

ونستطيع القول إن : هذه العبادات هى أركان الإسلام مع الشهادتين أو هى الإسلام فى الحديث الصحيح الذى رواه الإمام مسلم رضى الله عنه بسنده عن رسول الله ﷺ فى قوله : « الإسلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا » .

فالصلاة والزكاة والصيام والحج هى أركان الإسلام العملية افترضها الله تبارك وتعالى على المسلمين ، ثبتت فرضيتها بالقرآن الكريم ، وبأحاديث سيدنا رسول الله ﷺ ، وقد ألحق النبى ﷺ بكل فرض منها النوافل

التى تتبعه ، وقد جمع رب العزة تبارك وتعالى فى الحديث القدسى بين الفرائض والنوافل ، فقال سبحانه وتعالى فيما رواه الإمام البخارى رضى الله عنه بسنده « عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله تعالى قال : من عادى لى وليا فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إلى عبدى بشىء أحب إلى مما افترضته عليه ، وما يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها ، وإن سألنى أعطيته ولئن استعاذ بى لأعيذنه » .

هذه العبادات — من فرائض ونوافل — أمر الإسلام بها ، ووعد بالثواب على أدائها ، وتوعد بالعذاب من جحدها ، كما توعد من لم يتخلق بأخلاق الإسلام ، ومن لم تثمر فيه هذه العبادات ثمراتها الأخلاقية ، إذ أنه من المعلوم ارتباط أركان الإسلام بالأخلاق ، فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، والزكاة تزكى وتطهر من أداها ، والصيام يحول بين المرء وبين شهواته وأهوائه وعاداته ، والحج يستصحب سلوكا راقياً خالياً من الرفث والفسوق والجدال ، وهذه النتائج الأخلاقية ، مأخوذة من آى الذكر ، ومن الهدى النبوى الكريم .

وكما أن لأدائها مردوداً إيجابيا واضحا على المستويين : الفردى والاجتماعى ، فإن التقصير فيها أو الاستهتار بها له آثاره المدمرة للفرد والمجتمع على السواء ، والأخطر من ذلك المجاهرة بذلك ، أو الاستعلان بالمعصية والمخالفة لشرع الله تعالى على وجه العموم .

ومن هنا فإنه ليس من المقبول : شرعا أو عقلا أو عرفا الإقرار بسلامة إسلام القائلين بإسقاط التكاليف الشرعية ، أو التماس الأعذار لهم .

٣ — مفهوم التصوف :

حظى التصوف بكثرة هائلة من التعريفات ، سبقتها إشارات عدة تومىء إلى الأصل اللغوى لهذه الكلمة ، وطبيعة هذا البحث تلزمنا بالإيجاز والتركيز ، ولهذا سنذكر فيما يلى مفهوم التصوف — على سبيل الإجمال — من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية .

(أ) الاشتقاق اللغوى :

كثرت آراء الباحثين فى التصوف حول الاشتقاق اللغوى للتصوف ، ومنهم : شيوخ التصوف القدامى كالطوسى والكلاباذى والقشيرى والسهروردى وغيرهم فى مؤلفاتهم المبكرة فى التصوف الإسلامى ، ومنهم : المستشرقون كماسينيون ونولدكه وجوزيف فون هامر ونيكلسون وغيرهم ، ومنهم : الباحثون المسلمون كالدكتور أبى العلا عفيفى ، والدكتور عبد الحليم محمود ، والدكتور محمد أحمد مصطفى ، والدكتور على معبد فرغلى .

وتتلخص اجتهاداتهم فى أن الأصل اللغوى للتصوف يأتى من أحد الاشتقاقات الآتية :

— صوفة ، والمقصود به رجل نذرته أمه للكعبة المشرفة فى العصر الجاهلى ، لأنها لا يعيش لها ولد ، فلما وفت بنذرها تغير ولدها وقالت حينما رأته : « ما صار ابنى إلا صوفة » .

كما أطلق هذا اللقب على قبيلة كانت تتولى القيام ببعض المناسك فى الجاهلية .

— صوفانة ، وهى نبتة صحراوية .

— أهل الصفة ، وهم مجموعة من فقراء الصحابة كانوا يأوون إلى صفة فى المسجد النبوى .

— الصف الأول ، فهم فى محل القرب من الحق بين الناس كما يتميز أصحاب الصف الأول .

— الصفة ، والمقصود ما حسن منها .

— الصفاء .

— الصوف[1] .

هذا مجمل الآراء القائلة بالاشتقاق اللغوى للكلمة من هذا الأصل أوذاك ، لسبب أو لآخر ، بينما يرفض الإمام القشيرى القول بالاشتقاق، وفى ذلك يقول : « ... هذه التسمية غلبت على هذه الطائفة ،فيقال : رجل صوفى ، وللجماعة : صوفية ، ومن يتوصل إلى ذلك يقال له : متصوف ، وللجماعة : المتصوفة .

وليس يشهد لهذا الاسم من حيث العربية قياس ولا اشتقاق ، والأظهر فيه أنه كاللقب»[2] ، وقد أخذ فى استبعاد صواب هذه الاشتقاقات .

ونحن بدورنا نضم صوتنا لصوت القشيرى؛ لأن أغلب هذه الاشتقاقات يحتوى على خطأ لغوى لعدم استقامتها مع قانون الصرف .

وفى النهاية نلمح رأيا استشراقيا يرد الكلمة لأصل لغوى غير عربى ،

---

(١) انظر هذه الاشتقاقات فى :

علم التصوف للدكتور محمد أحمد مصطفى، التصوف بين مؤيد ومعارض للدكتور على معبد فرغلى ، التصوف : الوجه والوجه الآخر للدكتور عبد الفتاح الفاوى ، ومقدمة الدكتور عبد الحليم محمود لكتاب المنقذ من الضلال للغزالى ، وأضواء على التصوف للدكتور طلعت غنام وغيرها.

(٢) الإمام القشيرى : الرسالة القشيرية ص ١٢٦

وهو الرأى الذى ينسبها إلى كلمة « سوفيا » اليونانية ، وأصحاب هذا الرأى يريدون غمز التصوف من جهة أصالته من بين العلوم الإسلامية[1] .

ويعقب أستاذنا المرحوم الدكتور محمد أحمد مصطفى بعد إيراده هذه الاشتقاقات بقوله : « ولعلنا لا حظنا أن معظم الباحثين وخاصة المحققين منهم يقولون بالاشتقاق من الصوف ،وممن قال بهذا من القدماء: الطوسى ، والسهروردى ، والكلاباذى ، وأبو نعيم ، والغزالى، وابن خلدون، وابن الجوزى ، وابن تيمية .

والدكتور عبد الحليم محمود من المحدثين .

ونيكلسون ، ونولدكه ، وما سينيون، وجولد تسيهر من المستشرقين ، وغيرهم .

وذلك لأسباب متعددة ، من أهمها :

الاستقامة اللغوية، وكونه لباس الصالحين فى كثير من الأوقات، وتعذرت التسمية نسبه إلى أحوالهم ومقاماتهم وخاصة «القرب» لتقلبهم فى الأحوال والمقامات ، وسراً لهم ، وتقللهم من الدنيا ، وإرشاداً للمبتدىء ، وإبعاداً عن الدعوى ، وشعوراً بالتواضع كالصوفة الملقاة ، والحكم على الظاهر وهو أولى من الحكم على الباطن»[2] . »

ولعله أخذ هذه الأسباب من التناول التفصيلى الذى قام به السهروردى انتصاراً للاشتقاق اللغوى من الصوف، والذى يقول فيه: « وهذا الاختيار يلائم ويناسب من حيث الاشتقاق ؛ لأنه يقال : تصوف إذا لبس الصوف كما يقال تقمص إذا لبس القميص ، ولما كان حالهم بين سير وطير،

---

(١) د. محمد أحمد مصطفى : علم التصوف ص ١٥

(٢) السابق : ص ١٦ — ١٧

لتقلبهم فى الأحوال ، وارتقائهم من حال إلى أعلى منه لا يقيدهم وصف ، ولا يحبسهم نعت ، وأبواب المزيد علما وحالا عليهم مفتوحة ، بواطنهم معدن الحقائق ، ومجمع العلوم. فلما تعذر تقلدهم بحال تقيدهم لتنوع وجدانهم وتجنس مزيدهم نسبوا إلى ظاهر اللبسة ، وكان ذلك أبين فى الإشارة إليهم وأدعى إلى حصر وصفهم ، لأن لبس الصوف كان غالبا على المتقدمين من سلفهم .

وأيضا : لأن حالهم حال المقربين ، ولما كان الاعتزاء إلى القرب ، وعظم الإشارة إلى قرب الله أمر صعب يعز كشفه والإشارة إليه وقعت الإشارة إلى زيهم ستراً لحالهم ، وغيرة على عزيز مقامهم أن تكثر الإشارة إليه ، وتتداوله الألسنة ، فكان هذا أقرب إلى الأدب ، والأدب فى الظاهر والباطن ، والقول والفعل عماد أمر الصوفية .

وفيه معنى آخر ، وهو : أن نسبتهم إلى اللبسة تنبىء عن تقللهم من الدنيا ، وزهدهم فيما تدعو إليه النفس بالهوى من الملبوس الناعم ، حتى إن المريد المبتدىء الذى يؤثر طريقهم ، ويحب الدخول فى أمرهم يوطن نفسه على التقشف والتقلل ، ويعلم أن المأكول أيضا من جنس الملبوس ، فيدخل فى طريقهم على بصيرة ، وهذا أمر مفهوم عند المبتدىء . والإشارة إلى شىء من حالهم فى تسميتهم بذلك أبعد من أرباب البدايات ، فكان تسميتهم بهذا أنفع وأولى .

وأيضا : غير هذا المعنى مما يقال : إنهم سموا صوفية لذلك يتضمن دعوى وإذا قيل : سموا صوفية للبسهم الصوف كان أبعد من الدعوى ، وكل ما كان أبعد من الدعوى كان أليق بحالهم .

وأيضا : لأن لبس الصوف حكم ظاهر على الظاهر من أمرهم ، ونسبتهم إلى أمر آخر من حال أو مقام أمر باطن ، والحكم بالظاهر أوفق وأولى .

فالقول بأنهم سموا صوفية للبسهم الصوف أليق وأقرب إلى التواضع ، ويقرب أن يقال : لما آثروا الذبول والخمول والتواضع والانكسار والتخفى والتوارى كانوا كالخرقة الملقاة ، والصوفة المرمية التى لا يرغب فيها ، ولا يلتفت إليها ، فيقال : صوفى نسبة إلى الصوفة ، كما يقال : كوفى نسبة إلى الكوفة ، وهذا ما ذكره بعض أهل العلم ، والمعنى المقصود به قريب ويلائم الاشتقاق ، ولم يزل لبس الصوف اختيار الصالحين والزهاد والمتقشفين والعباد »[1] .

(ب) المعنى الاصطلاحى :

على كثرة ما كتب فى التصوف من مؤلفات قديمة وحديثة فإننا لا نجد تعريفا جامعا مانعا له ، بل على العكس من ذلك وجدنا تعريفات متعددة تكاد تكون فوق الحصر ، إلا أن بعض المؤلفين فى التصوف قد ذكر عددا تقريبيا كالسهروردى الذى يرى أنها تربو على الألف تعريف[2] ، ونيكلسون الذى أوصلها إلى ما فوق السبعين[3] ، ولعل السر فى هذه الكثرة من التعريفات التى قام بها الصوفية أو الباحثون للتصوف يرجع فى المقام الأول إلى خصوصية التجربة الصوفية ، والجانب التخطى المتميز لكل متصوف على حدة ، ولن نستطيع استقصاء وذكر هذا العدد الهائل الذى تمتلىء به مصادر التصوف ، ولكننا سنهج نهج المحاولات السابقة التى قسمت هذه التعريفات إلى مجموعات مثلما صنع الدكتور أبو العلا عفيفى[4]

(١) السهروردى : عوارف المعارف ص ٤٥ — ٤٦

(٢) السابق : ص ٤٤

(٣) د: محمد أحمد مصطفى . علم التصوف ص ٢١

(٤) د. أبو العلا عفيفى ، التصوف : الثورة الروحية فى الإسلام ص ٣٥

والدكتور إبراهيم بسيونى[١] ، والدكتور محمد أحمد مصطفى الذى قسم هذه التعريفات على نحو خاص ، وغيرهم ، وفى هذه الفقرة نستفيد من المجهود الطيب الذى قام به أستاذنا الدكتور محمد أحمد مصطفى فى كتابه القيم «علم التصوف» برآ به ، ووفاء له ، وتواصلا مع فكره .

(ا) تعريفات تتصل بالزهد :

ومنها تعريف أبى حمزة البغدادى : «علامة الصوفى الصادق : أن يفتقر بعد الغنى ، ويذل بعد العز ، ويخفى بعد الشهرة .

وعلامة الصوفى الكاذب : أن يستغنى بالدنيا بعد الفقر ، ويعز بعد الذل ، ويشتهر بعد الخفاء»[٢] .

وتعريف معروف الكرخى : «التصوف : الأخذ بالحقائق ، واليأس مما فى أيدى الخلائق»[٣] .

وتعريف رويم : «التصوف مبنى على ثلاثة خصال : التمسك بالفقر والافتقار إلى الله ، والتحقق بالبذل والإيثار ، وترك التعرض والاختيار»[٤] .

(ب) تعريفات ترتبط بالأخلاق :

ومنها تعريف أبى محمد الجريرى عندما سئل عن التصوف ، فقال : «الدخول فى كل خلق سنى ، والخروج من كل خلق دنى»[٥] .

(١) د . إبراهيم بسيونى : نشأة التصوف الإسلامى ص ١٧ — ٣٢
(٢) القشيرى : الرساله القشيرية ٥٥٢/٢
(٤،٣) السابق نفسه .
(٥) السابق : ١/ ٥٥١

وتعريف القصاب ، وهو : «التصوف : أخلاق كريمة ظهرت فى زمن كريم مع قوم كرام»[١] .

وتعريف الكتانى ، وهو : «التصوف خلق ، فمن زاد عليك فى الخلق فقد زاد عليك فى الصفاء»[٢] .

(ح) تعريفات تتصل بالصفاء :

ومنها تعريف أبى تراب النخشبى : «الصوفى لا يكدره شىء ، ويصفو به كل شىء»[٣] .

وتعريف سهل التسترى : «الصوفى : من صفا من الكدر ، وامتلأ من الفكر ، وانقطع إلى الله من البشر ، واستوى عنده الذهب والمدر»[٤] .

وتعريف أبى على الروذبارى : «التصوف : صفوة القرب بعد كدورة البعد»[٥] .

(د) تعريفات تتصل بالغاية وهى الحق :

ومنها تعريف الجنيد ، وهو : «التصوف أن تكون مع الله بلا علاقة»[٦] .

وتعريف ذى النون المصرى الذى سئل عن المتصوفة فقال : «هم قوم

(١) السابق : ٥٥٢/١
(٢) السابق : ٥٥٤/١
(٣) السابق ٥٥٥/١
(٤) السهروردى : عوارف المعارف ص ٤٣
(٥) القشيرى : الرسالة القشيرية ٥٥٣/١
(٦) السابق : ٥٥٢

آثروا الله عز وجل على كل شيء فآثرهم الله عز وجل على كل شيء»[١].

(هـ) تعريفات تتصل بالأحوال الروحية :

مثل تعريف الجنيد عندما سئل عن التصوف فقال : «هو أن يميتك الحق عنك ويحييك به»[٢].

ومثل تعريف الحصرى عندما سئل عن الصوفى فقال : «الذى لا تقله الأرض ولا تظله السماء، قال الأستاذ أبو القاسم القشيرى : «إنما أشار إلى حال المحو»[٣].

(و) تعريفات ترتبط بترك التكلف وعدم الاهتمام بالشكليات :

ومنها تعريف الجنيد : «إذا رأيت الصوفى يعنى بظاهره فاعلم أن باطنه خراب»[٤].

وتعريف أبى الحسن السيراونى : «الصوفى من يكون مع الواردات لا مع الأوراد»[٥].

(ز) تعريفات ترتبط بخصوص طريق التصوف :

ومنها تعريف الجنيد عندما سئل عن الصوفية، فقال : «هم أهل بيت واحد لا يدخل فيهم غيرهم»[٦].

(١) القشيرى : الرسالة القشيرية ٢/٥٥٥
(٢) السابق : ٢/٥٥١
(٣) السابق : ٢/٥٥٥
(٤) السابق : ٢/٥٥٣
(٥) السابق : ٢/٥٥٦
(٦) السابق : ٢/٥٥٣

(ح) تعريفات المحدثين :

ومنها تعريف الدكتور إبراهيم بسيونى : «التصوف تيقظ فطرى، يوجه النفس الصادقة إلى أن تجاهد حتى تحظى بمذاقات الوصول، فالاتصال بالوجود المطلق»[١].

وتعريف الدكتور أبى العلا عفيفى، وهو : «فقد ووجود» أى : فقد لإنية العبد، ووجود له بالله»[٢].

والتعريف الأول يتحدث عن قضايا خلافية كالاتصال بالوجود المطلق، ليدخل ألوان التصوف العالمية المنحرفة، والثانى يعانى من عموم مفرط بالإضافة إلى أنه يفسر التصوف بحالين من أحوال الصوفية، ولا يشمل جميع العناصر»[٣].

وتعريف الدكتور محمد ياسر شرف الذى يقول فيه : «... وأرى أن تسمية «صوفى» قد أطلقت بمعنى الشخص «الانتقائى» الذى يعمد إلى القيام بـ «سلوك» معين يتصف بـ «الحكمة»، إذ «يصطفى» أفضل العادات والعقائد، ويتبعها فيؤدى ذلك إلى «ظهور» مخالفته الشائع من درجات السلوك المتدنية فكريا وأخلاقيا واجتماعيا»[٤].

ويلاحظ أن هذا التعريف ينحو منحى أخلاقيا واضحا.

(١) د. إبراهيم بسيونى : نشأة التصوف الإسلامى ص ٢٨
(٢) د. أبو العلا عفيفى : التصوف الثورة الروحية فى الإسلام ص ٣٥
(٣) د. محمد أحمد مصطفى : علم التصوف ص ٣٧
(٤) د. محمد ياسر شرف : حركة التصوف الإسلامى ص ٣٣

(ط) التعريف المختار وعلة اختياره :

أما التعريف المختار فهو تعريف الكتانى للتصوف بأنه : « صفاء ومشاهدة » ، وهو الذى اختاره أستاذنا المرحوم الدكتور محمد أحمد مصطفى[1] ، ومن قبله الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود[2] ، وهو رغم شدة إيجازه إلا أنه يلخص مراحل الطريق إلى الله تعالى عند الصوفية ، وهو طريق وعر المسالك ، عميق الأغوار ، كثير العقبات ، وذلك لأن هذا التعريف هو « الأجمع والأدق » ، فالصفاء يشمل الناتج عن طريق التصفية المقصودة ، والذى هو منحة وهبة من الحق ، وهو جامع لكل الجوانب الخلقية ، وما يتعلق بالعبادة والزهد والمجاهدة والإخلاص ، وابتغاء وجه الحق والرضا والتسليم للمقادير .

وأما القسم الثانى فيشمل جميع الأحوال الروحية ، وجميع النتائج التى يتميز بها الصوفية لتميز نوع المعرفة والإدراك عندهم عن طريق القلب[3] .

٤ — نظرة خصوم الصوفية للمشكلة :

صنع التفاوت الملحوظ بين الفقه والتصوف نوعا من الخصومة بين الصوفية والفقهاء ، فقد اعتبر الصوفية فى نظر الفقهاء من القائلين بالعلم الباطن ، بينما نظر الصوفية إلى الفقهاء نظرة مضادة واعتبروهم من أهل

(١) د . محمد أحمد مصطفى : علم التصوف ص ٣٧

(٢) د . عبد الحليم محمود : الأبحاث المقترنة بالمنقذ من الضلال ١٧٣ — ١٧٧

(٣) د . محمد أحمد مصطفى : علم التصوف ص ٣٨

الظاهر وأطلقوا عليهم بعض الأسماء مثل : علماء الرسوم والأشكال ، وكانت الخصومة متبادلة بين الطرفين ، مما جعل الفقهاء غالبا ما يتقدمون بالشكاوى المتلاحقة لأولى الأمر ضد الصوفية ، وأحيانا ما كانت تبلغ الخصومة منتهاها عند عقد المحاكمات ضد بعض الصوفية ، والحكم عليهم بأقصى العقوبات ، وليس أدل على ذلك من إعدام الحلاج صلبا ، وتفصيل القول فى هذه الخصومة التقليدية بين الصوفية والفقهاء ليس من أهداف هذا البحث ، ومن هنا فإننا سنكتفى بالإشارة إلى بعض النماذج للدلالة عليها ، ومن أقدم المصادر التى أشارت إلى هذه الخصومة كتاب اللمع للطوسى المتوفى سنة ٣٧٨ هـ ، الذى يعلمنا أسباب العداوة التى ووجه بها الصوفية ، وفى ذلك يقول : « فأما الذين نصبوا العداوة مع هؤلاء القوم واعتقدوا فيهم الباطل على وجهين :

فمنهم قوم لم يفهموا معانى ما أشاروا إليه فى كلامهم من غامض العلم وجليل الخطب ، ولم يكن لهم زاجر من العقل ولا واعظ من الدين أن يستبحثوا عن المعانى التى أشكلت عليهم ، فيسألوا عن ذلك أهلها ، وقاسوا ما يسمعون من ذلك بما علموا من العلوم المبثوثة بين عوام الناس حتى هلكوا ، فمنهم من رجع عن ذلك فتاب وأناب ، ومنهم من مات على ذلك فأمره إلى الله إن شاء عذبه ، وإن شاء عفا عنه .

ومنهم من علم مقاصدهم ومعانيهم فيما قالوا ، أو قد صحبهم برهة من الدهر فلم يصبر على حالهم ، ودعاه شيطانه وهواه إلى طلب الرياسة وجمع الدنيا ، وأكل أموال الناس بالباطل ، فجعل المعاداة والمنافاة معهم ، والطعن والوقيعة فيهم ، والسفاهة والإنكار عليهم سلما إلى جمع الدنيا ، وسببا إلى قبول قلوب الجهلة من العامة له ، فلا يبالى بعدما أسرته أهواؤه ، واستحوذته شياطينه أن يسفك الدماء ، ويأكل الحرام ، ويركب

المآثم ، ويشهد بالزور ، ويكذب على الله وعلى رسوله ، ويبسط بالوقيعة والطعن على أوليائه وأصفيائه ، وينسبهم إلى الكفر والزندقة والبدعة والضلالة[١] .

ففي هذا النص يلخص الطوسى أسباب العداء الموجه للصوفية فى أمرين : الجهل بمصطلحاتهم والرغبة فى الوصول إلى الدنيا وجمع المال وطلب الرياسة .

ولكن الطوسى هنا أغفل الدور الأساسى للصوفية أنفسهم والذى جر عليهم أكثر هذا العداء ، وهو الإمعان فى الرمز والإغراب فى التعبير ، والابتعاد عن ظواهر الألفاظ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه قد جعل أعداء الصوفية كلهم فى معسكر واحد ، ووصفهم بالجهل أو حب الدنيا ، دون أن يضع يده على أعداء الصوفية من العلماء أو الفقهاء الذين لم يكونوا من الجهلاء أو من محبى الدنيا ، بل كان غرضهم نصرة دين الله تعالى ، و الذب عن شريعته .

ثم يعقب الطوسى على هذا النص بذكر نماذج لما وقع بين الصوفية وخصومهم من عداوات ومنها ما ذكره «عن ابن الفرجى أنه قال : كنت مع ذى النون فى الزورق ، وإذا بزورق آخر فيه جماعة من الناس فقيل لذى النون : «هؤلاء هم ذا يمضون ليشهدوا عليك عند السلطان بالزندقة» فقال ذو النون : « اللهم إن كانوا كاذبين فخذهم» قال ابن الفرجى : فما استتم كلامه حتى انقلب الزورق وغرق القوم ، قال : فقلت لذى النون: أحسب أن القوم فسقوا فى مشاهم فما ذنب الملاح ؟ قال : لم حمل الفساق ؟ ، ثم قال إذا قام هؤلاء يوم القيامة شهداء الغرق خير لهم من أن يقوموا شهداء

(١) الطوسى : اللمع ص ٤٩٧

الزور ! ؟ قال : ثم انتفض انتفاضة ، وقال : «وعزتك وجلالك لا أدعو على خلقك أبدا»[١] .

ثم يذكر ماجرى من الإنكار على أبى سعيد الخراز ، والتسترى ، وأبى العباس أحمد بن عطاء والجنيد وغيرهم ، ويعقب على ذلك تعقيبا عاطفيا يقول فيه :

« فمن امتحن بشىء من ذلك فعليه بالصبر ، فإن الله مع الصابرين ، والصبر مفتاح الفرج»[٢] .

ورغم الخصومة التقليدية التى كانت بين الصوفية والفقهاء إلا أننا نلمح كسرا لهذه القاعدة تأتى عن طريق الترجمة لكبار الفقهاء ضمن طبقات الصوفية ، وتأتى من ناحية أخرى على أيدى الصوفية أنفسهم عندما ضمنوا مؤلفاتهم كثيرا من المسائل الفقهية ، فبالنسبة للمسألة الأولى قيام الشعرانى بذكر بعض الفقهاء فى صدر طبقاته الصوفية كالأوزاعى ، والثورى ، والشافعى ، ومالك بن أنس ، وأبى حنيفة النعمان ، وأحمد بن حنبل وغيرهم[٣] .

وقد صنع ذلك قبله أبو نعيم فى « حلية الأولياء» ، وكان ذلك إحدى مؤخذات ابن الجوزى له ، وبالنسبة للمسألة الثانية نجد أوضح مثلين لها ما صنعه الغزالى فى « إحياء علوم الدين » ، وابن عربى فى «الفتوحات المكية » .

(١) السابق ص ٤٩٨
(٢) الطوسى : اللمع ص ٥٠١
(٣) الشعرانى : الطبقات الكبرى ١/٣٦ — ٥٦

ومن ناحية أخرى فإننا نجد نوعا من التصالح أو التفاهم أو حسن المعاملة بين كبار الصوفية وكبار الفقهاء أحيانا ، ومن ذلك ماروواه القشيرى : «كان أحمد بن حنبل عند الشافعى رضى الله عنهما فجاء شابان الواعى ، فقال أحمد : أريد يا أبا عبد الله أن أنبه هذا على نقصان علمه ؛ ليشتغل بتحصيل بعض العلوم ، فقال الشافعى: لا تفعل !! ، فلم يقنع، فقال لشيبان ما تقول فيمن نسى صلاة من خمس صلوات فى اليوم والليلة ، ولا يدرى أى صلاة نسيها ، ما الواجب عليه شيبان ؟ ! ، فقال شيبان : يا أحمد هذا قلب غفل عن الله تعالى ، فالواجب أن يؤدب حتى لا يغفل عن مولاه بعد»[1].

والإمام أحمد نفسه كان إذا جرى فى مجلسه شىء من كلام القوم يقول لأبى حمزة : ما تقول فى هذا ياصوفى[2] ؟ !.

ويروى القشيرى هذا المشهد الذى جرى بين الشبلى وبين أحد الفقهاء الكبار ، فيقول: «وقد حكى أن فقيها من أكابر الفقهاء كانت حلقته بجنب حلقة الشبلى فى جامع المنصور ، وكان يقال لذلك الفقيه « أبو عمران » ، وكان تتعطل عليهم حلقتهم لكلام الشبلى .

فسأل أصحاب أبى عمران يوما الشبلى عن مسألة فى الحيض ، وقصدوا إخجاله ، فذكر مقالات الناس فى تلك المسألة والخلاف فيها .

فقام أبو عمران ، وقبل رأس الشبلى ، وقال : يا أبا بكر ! استفدت

(١) القشيرى : الرسالة القشيرية ٢/٧٣٢

(٢) الشعرانى : الطبقات الكبرى ١/٨٥

فى هذه المسألة عشر مقالات لم أسمعها ، وكان عندى من جملة ما قلت ثلاثة أقاويل »[1].

ولكن هذا النوع من التصالح أو التلاقح الفكرى بين الصوفية والفقهاء لم يدم طويلا ؛ لأننا «على الرغم من ذلك نجد بعض الأسماء اللامعة تذكر فى صف الهجوم على التصوف ، أو على الأقل بعض قضاياه ، من أمثال : ابن الجوزى ، وابن تيمية ، وابن حنبل الذى يضطرب النقل عنه ، وغيرهم»[2].

ورصد المظاهر العدائية ، ونقاط الاختلاف والمؤاخذة بين الطرفين ليس من أهداف هذا البحث . ولكن الذى يعنينا فى المقام الأول هنا هو مؤاخذة الفقهاء للقائلين بإسقاط التكاليف الشرعية من الصوفية ، ومنهم ابن حزم الذى يقول :

« ادعت طائفة من الصوفية أن فى أولياء الله تعالى من هو أفضل من جميع الأنبياء والرسل ، وقالوا : من بلغ الغاية القصوى من الولاية سقطت عنه الشرائع كلها من الصلاة والصيام والزكاة وغير ذلك ، وحلت له المحرمات كلها من الزنا والخمر وغير ذلك ، واستباحوا بهذا نساء غيرهم ، وقالوا بأننا نرى الله ونكلمه ، وكلما قذف فى نفوسنا فهو حق»[3] .

وهذا الذى ساقه ابن حزم عن بعض الصوفية بلغ غاية الخطورة لأنه انبنى على أمرين كلاهما أقبح من الآخر ، وهما :

(١) القشيرى : الرسالة القشيرية ٢/٧٣٣

(٢) د. محمد أحمد مصطفى : علم التصوف ص ٥٢

(٣) ابن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ٤/٢٢٦

— إسقاط التكاليف بزعم تحقق الولاية .

— استحلال المحرمات .

وسنسوق فى الفقرة الآتية — إن شاء الله تعالى — وجهة نظر الصوفية فى هذين الأمرين .

وإذا أردنا التعرف على وجهة نظر ابن تيمية رغم ما اشتهر به من تشدد ، نرى أنه يذكر نوعا من سقوط التكليف ولكن بسبب زوال العقل عند بعض الصوفية ، وفى ذلك يقول : « ومن هؤلاء من يقوى عليه الوارد حتى يصير مجنونا ، إما بسبب خلط يغلب عليه، وإما بغير ذلك.

ومن هؤلاء عقلاء المجانين الذين يعدون فى النساك ، وقد يسمون : المولهين ، قال فيهم بعض العلماء : هؤلاء قوم أعطاهم الله عقولا وأحوالا ، فسلب عقولهم ، وأسقط مافرض بما سلب ! »[1] .

وهذه التهمة وردت فى بعض كتابات المعاصرين على سبيل الإقرار بها ، والتأكيد عليها ، ومنها قول بعضهم : « يعتقد الصوفية أن الصلاة والصوم والحج والزكاة هى عبادات العوام ، وأما هم فيسمون أنفسهم الخاصة ، أو خاصة الخاصة ، ولذلك فلهم عبادات مخصوصة .

وقد شرع كل قوم منهم شرائع خاصة بهم كالذكر المخصوص بهيئات مخصوصة ، والخلوة والأطعمة المخصوصة ، والملابس المخصوصة ، والحفلات .

وإذا كانت العبادات فى الإسلام لتزكية النفس ، وتطهير المجتمع

(١) ابن تيمية : الصوفية والفقراء ص ١٧، ١٨

فإن العبادات فى التصوف هدفها ربط القلب بالله للتلقى عنه مباشرة ، والفناء فيه ، واستمداد الغيب من الرسول ، والتخلق بأخلاق الله حتى يقول الصوفى للشىء كن فيكون ، ويطلع على أسرار الخلق ، وينظر فى كل الملكوت .

ولا يهم فى التصوف أن تخالف الشريعة الصوفية ظاهر الشريعة المحمدية الإسلامية ، فالحشيش والخمر واختلاط النساء بالرجال فى الموالد، وحلقات الذكر ، ذلك لا يهم ؛ لأن للولى شريعته التى تلقاها من الله مباشرة، فلا يهم أن يوافق ماشرعه الرسول محمد لأن لكل واحد شريعته ، وشريعة محمد للعوام وشريعة الشيخ الصوفى للخواص »[1] .

ويتضح فى هذا النص التحامل على الصوفية جميعاً الناتج عن تعميم الأحكام ، والتسرع فى الحكم على المجموع بما قد يصدر عن بعض الأفراد ، وذلك قد يؤدى إلى انعدام الموضوعية والإنصاف ، وهو مايبدو من خلال هذا الرأى .

وليس الأمر قاصرا على إيراد التهمه فحسب ، بل إن من الكتابات المعاصرة من يرى أصحابها وضع الصوفية والشيعة فى خندق واحد ، وفى ذلك يقول أحدهم :

« ومن العقائد الشيعية الباطنية المعروفة : نسخ الشريعة ، ورفع التكاليف .

(١) عبد الرحمن عبد الخالق : فضائح الصوفيه ص ٤٧، ٤٨

أما نسخ شريعة محمد صلوات الله وسلامه عليه فيؤمن به جميع فرق الباطنية، ولو أنهم يتظاهرون بإنكاره»[1].

ثم ينقل عن كتب الشيعة مايؤكد به وجهة نظره، ثم يقول عن الصوفية: «ولقد ورد فى كتب الصوفية حكايات كثيرة لا تعد ولاتحصى تدل على إتيان المتصوفة المنكر، وإباحتهم المحظورات، وتركهم الواجبات، ومع ذلك عدوهم من أولياء الله ...»[2].

ومما يسترعى النظر هنا أن الصوفية المحققين سبقوا خصوم التصوف بتوجيه سهام النقد للمنحرفين والأدعياء، والقائلين بأفكار خارجة مثل القول: بإسقاط التكاليف الشرعية، وهو موضوع الفقرة التالية.

٥ — نقد الصوفية لفكرة إسقاط التكاليف الشرعية:

قبل إيراد وجهة نظر الصوفية أصحاب المؤلفات الشهيرة فى التصوف تجدر الإشارة إلى اتجاه عام اتخذه الصوفية الكبار، وهو يعبر تعبيرا واضحا عن ضرورة استناد التصوف، واستمداده من الكتاب والسنة، ويشير ابن الجوزى — رغم حدته مع الصوفية — إلى هؤلاء بقوله: «وما كان المتقدمون فى التصوف إلا رؤساء فى القرآن والفقه والحديث والتفسير»[3]، ويقوم كثيراً بالنقل عنهم ما يفيد تقيدهم بالشرع الحنيف مثلما ينقل عن أبى الحسين النورى قوله: «من رأيته يدعى مع الله عز وجل حالة تخرجه عن حد علم الشرع فلا تقربنه، ومن رأيته يدعى حالة لايدل

(١) إحسان إلهى ظهير: التصوف: المنشأ والمصادر ص ٢٦٠
(٢) السابق: ص ٢٦٧
(٣) ابن الجوزى: تلبيس إبليس ص ٣٢٣

عليها دليل، ولا يشهد لها حفظ ظاهر فاتهمه على دينه»[1]، إلى غير ذلك من النقول.

وقد أسس الصوفية الكبار أقوالهم وأفعالهم على ماجاء فى القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، ومن هنا تأتى إشارات شيوخهم، وفى ذلك يقول أبو يزيد البسطامى: «لو نظرتم إلى رجل أعطى من الكرامات حتى يرتقى فى الهواء فلا تغتروا به، حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهى، وحفظ الحدود، وأداء الشريعة»[2].

وأبو حفص الحداد يقول: «من لم يزن أفعاله وأحواله فى كل وقت بالكتاب والسنة، ولم يتهم خواطره فلا تعده فى ديوان الرجال»[3].

وسيد الطائفة الإمام الجنيد يقول: «من لم يحفظ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به فى هذا الأمر؛ لأن علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة»[4]

فإذا تصفحنا مؤلفات الصوفية وجدنا الجانب النقدى واضحا فى هذه المؤلفات، وخصوصا عند عرضهم لمشكلة القول بإسقاط التكاليف الشرعية، ونورد فى هذه الفقرة وجهة نظر بعضهم علما بأننا سنعرضها طبقا للترتيب الزمنى:

(١) السابق: ص ١٦٨
(٢) القشيرى: الرسالة القشيرية ١ / ٨٢.
(٣) السابق: ١ / ٩٦
(٤) السابق: ١ / ١٠٧

(أ) أبو عبد الرحمن السلمى ٤١٢ هـ :

يتحدث السلمى عن محاوله بعض الأدعياء التحلل من التكاليف الشرعية، ولهذا نراه يجعل من شروط الصوفية الصادقين : « أن لا تحملهم المعرفة على تخطى شيء من الشرع وآدابه والتهاون به، بل يجتهدون فى تعظيم الشرع، وظاهر العلم فى كل وارد، ويتركون الدعاوى كلها ما صغر منها وما كبر »[1] .

بالإضافة إلى أن السلمى قام بنقد المدعين وإخراجهم من دائرة التصوف، وفى ذلك يقول : « والذى يدعى هذا المذهب، ويبطل عمل الجوارح من العبودية والخدمة والطاعة، وتعطيل القلب من الذكر والإرادة وجمع الهمة، ومعرفة الواردات، وإخلاص النية، ولا يؤدى حقه، ويعرف حقائقه، وهو يدعى ماليس له ليقربه ذلك من الناس، ويجعله حرفة يأكل بها، ويأخذ الرفق الطيب .

فإذا بدت له الحقائق من الفقر والطاعة والذل والخدمة والمكروهات وطولب بالمجاهدات فر وذهب، وخسر وافتضح، وصار بترك هذه الأوصاف خارجا عن دعواه، وهو متصنع يلبس المرقعات والتصنعات بلاخشية ولا مراقبة ولاورع ولا مجاهدة ولاذكر ولا معاملة، فإنه إنما يخسر ويسخر من نفسه .

فالتصوف يلعنه، والدعاوى تحجبه، والشيطان يقربه، والملائكة تبعده، والله عز وجل يمقته، وأهل تصوف الحقيقة خصماؤه ..»[2] .

(١) السلمى : جوامع آداب الصوفية ص ٩٠

(٢) السلمى : المقدمة فى التصوف ص ١٢٨

فالسلمى فى هذين النصين يرفض بشدة أى تهاون فى أداء التكاليف الشرعية، أو إسقاطها بأى حال من الأحوال .

(ب) أبو القاسم القشيرى ٤٦٥ هـ :

يرصد الإمام القشيرى بعض الظواهر السلبية فى المجتمع المسلم فى عصره، ومنها : الاستخفاف بأداء العبادات، والاستهانة بالصوم والصلاة، وهذه الظواهر وغيرها دعته إلى تصنيف رسالته فى التصوف، يقول القشيرى فى بدايتها : « ... وارتحل عن القلوب حرمة الشريعة، فعدوا قلة المبالاة بالدين أوثق ذريعة، ورفضوا التمييز بين الحلال والحرام، ودانوا بترك الاحترام وطرح الاحتشام، واستخفوا بأداء العبادات، واستهانوا بالصوم والصلاة، وركضوا فى ميدان الغفلات وركنوا إلى اتباع الشهوات، وقلة المبالاة بتعاطى المحظورات، والارتفاق بما يأخذونه من السوقه والنساء وأصحاب السلطان، ثم لم يرضوا بما تعاطوه من سوء هذه الأفعال حتى أشاروا إلى أعلى الحقائق والأحوال، وادعوا أنهم تحرروا عن رق الأغلال، وتحققوا بحقائق الوصال، وأنهم قائمون بالحق تجرى عليهم أحكامه وهم محو، وليس لله عليهم فيما يؤثرونه أو يذرونه عتب ولالوم، وأنهم كوشفوا بأسرار الأحدية، واختطفوا عنهم بالكلية، وزالت عنهم أحكام البشرية .... »[1] .

هذه من السطور الأولى فى الرسالة القشيرية يرفع فيها صاحبها صوته بالشكوى من هؤلاء الأدعياء الذين كثرت جرائمهم، ومنها : الاستخفاف بالعبادات، والاستهانة بالصوم والصلاة، ولهذا نرى القشيرى يختم رسالته ببعض الوصايا منها قوله : «وبناء هذا الأمر وملاكه على حفظ آداب

(١) القشيرى : الرسالة القشيرية ص ٢

الشريعة ، وصون اليد عن المد إلى الحرام والشبهة ، وحفظ الحواس عن المحظورات ... »[1] .

(ح) الغزالى ٥٠٥ هـ :

يتناول الغزالى المسألة تناولا مغايراً حيث يقول : «... بل معنى ارتفاع التكليف عن الولى : أن العبادة تصير قرة عينه ، وغذاء روحه بحيث لا يصبر عنه ، فلا يكون عليه كلفة فيه .

وهو كالصبى يكلف حضور المكتب ، ويحمل على ذلك قهراً ، فإذا اكتمل بالعلم صار ذلك ألذ الأشياء عنده ، ولم يصبر عنه ، فلم يكن فيه كلفة.

وتكليف الجائع ليتناول الطعام اللذيذ محال ؛ لأنه يأكله بشهوة ويلتذ به فأى معنى لتكليفه ؟!

فإذن تكليف الولى محال ، والتكليف مرتفع عن الولى بهذا المعنى ، لا بمعنى : أنه لا يصوم ، ولا يصلى ، ويشرب ويزنى .

وكما يستحيل تكليف العاشق النظر إلى معشوقه ، وتقبيل قدميه ، والتواضع له ؛ لأن ذلك منتهى شهوته ولذته ، فكذلك غذاء روح الولى فى ملازمة ذكره ، وامتثال أمره ، والتواضع له بقلبه ، لا يمكنه إشراك القالب مع القلب فى الخضوع إلا بصورة السجود ، فيكون ذلك كالا للذة الخضوع والتعظيم حتى يشترك فى الالتذاذ قلبه »[2] .

فالتكليف عند الغزالى بمعنى المشقة ، وهو يرفض المعنى المباشر الذى

(١) السابق : ص ١٨٥

(٢) الغزالى : المنقذ من الضلال ص ٢٩٠ تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود .

يدل على إسقاط التكاليف ، وإتيان المنكر ، وتجدر الإشارة إلى أن الإمام الغزالى قد أفرد بعض مؤلفاته الهامة للرد على الباطنية ، وهم غير الصوفية ، وهاجم القائلين بهذه الأفكار المنحرفة فى البيئة الإسلامية ، الشاذة عن المنهج الإسلامى المبنى على الكتاب والسنة .

(د) السهروردى ٦٣٢ هـ :

يوجه السهروردى نقده للدخلاء على المذهب الملامتى الذى لا يرى فيه بأسا بينما ينحو باللائمة على الأدعياء المغرورين ، وفى ذلك يقول : « ... فقوم من المفتونين سموا أنفسهم ملامتية . ولبسوا لبسة الصوفية ، لينسبوا بها إلى الصوفية ، وماهم من الصوفية بشىء ، بل هم فى غرور وغلط ، يتسترون بلبسة الصوفية ، وينتهجون مناهج أهل الإباحة ، ويزعمون أن ضمائرهم خلصت إلى الله تعالى ، ويقولون : هذا هو الظفر بالمراد ، والارتسام بمراسم الشريعة رتبة العوام ، والقاصرين الأفهام ، المنحصرين فى مضيق الاقتداء تقليداً ، وهذا هو عين الإلحاد والزندقة والإبعاد ، فكل حقيقة ردتها الشريعة فهى زندقة .

وجهل هؤلاء المغرورون أن الشريعة هى العبودية ، والحقيقة هى حقيقة العبودية ، ومن صار من أهل الحقيقة تقيد بحقوق العبودية ، وصار مطالباً بأمور وزيادات لا يطالب بها من لم يصل إلى ذلك ، لأنه يخلع عن عنقه ربقة التكليف ، ويخامر باطنه الزيغ والتحريف »[1] .

وهكذا نرى السهروردى يدافع دفاعاً حاراً عن التكاليف الشرعية ، ويرفض رفضاً حاسماً فكرة إسقاطها أو القول به .

(١) السهروردى : عوارف المعارف ٢ / ٤ ، ٥ على هامش إحياء علوم الدين .

ثم يضع أيدينا على نوع آخر من الفكر الفاسد لهؤلاء الذين يرتكبون المنكرات زعماً منهم أنهم مجبورون على ذلك، وفي ذلك يقول: «ومن أولئك قوم يزعمون أنهم يغرقون في بحار التوحيد، ولا يثبتون لنفوسهم حركة وفعلا، ويزعمون أنهم مجبورون على الأشياء، وأن لا فعل لهم مع فعل الله، ويسترسلون في المعاصي، وكل ما تدعو النفس إليه، ويركنون إلى البطالة ودوام الغفلة، والاغترار بالله، والخروج من الملة، وترك الحدود والأحكام، والحلال والحرام»[1].

فنقد السهروردي لهؤلاء ينصب على قولهم بإسقاط التكاليف الشرعية سواء كانت في جانب الأمر أو النهي، سواء كانت حجتهم في ذلك الوصول إلى المراد عن طريق خلوص ضمائرهم، أو زعمهم بأنهم مجبورون في الحركة أو السكون.

(هـ) ابن عربي ٦٣٨ هـ:

يحدثنا ابن عربي عن لونين من سقوط التكاليف: الأول: بسبب الجنون، وهو يقره، ويعترف به.

والثاني: بزعم الوصول، وهو يرفضه بشدة واضحة، وابن عربي يقول عن اللون الأول: يقول الله تعالى: «وترى الناس سكارى وما هم بسكارى»[2].

وذلك أن لله قوماً كانت عقولهم محجوبة بما كانوا عليه من الأعمال

(١) السابق: ٢/١١، ١٢

(٢) سورة الحج: آية ٢

التي كلفهم الحق تعالى في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ التصرف فيها شرعاً، وشرعها لهم.

ولم يكن لهم علم بأن لله تعالى الحق فيما خلا به في سره، وأطاعه في أمره، وهيأ قلبه لنوره من حيث لا يشعر، ففجأه الحق على غفلة منه بذلك، وعدم علم، واستعداد لهائل أمر، فذهب بعقله في الذاهبين، وأبقى تعالى ذلك الأمر الذي فجأه مشهوداً له، فهام فيه، ومضى معه.

فبقي هذا المولَه المدله الذي فجأه الحق على غفلة منه في عالم شهادته بروحه الحيواني: يأكل، ويشرب، ويتصرف في ضروراته الحيوانية تصرف الحيوان المفطور على العلم بمنافعه المحسوسة ومضاره من غير تدبير ولا روية ولا فكر، ينطق بالحكمة ولا علم له بها، ولا يقصد نفعك بها؛ لتتعظ، وتتذكر أن الأمور ليست بيدك. وأنك عبد مصرف بتصريف حكيم، سقط التكليف عن هؤلاء، إذ ليس لهم عقول يقبلون بها، ولا يفقهون بها»[1].

وقد سبق إيراد وجهة نظر ابن تيمية في هؤلاء المولهين.

ويقول ابن عربي عن أصحاب اللون الثاني من القائلين بإسقاط التكاليف بزعم الوصول: «وأما قول الآخر — من أكابر الرجال — لما قيل له: «فلان يزعم أنه وصل»، فقال: «إلى سقر»، فإنه يريد بهذا أنه من زعم أن الله محدود يوصل إليه، وهو القائل: «وهو معكم أينما كنتم»[2]،

(١) ابن عربي: الفتوحات المكية: السفر الرابع ص ٨٨، ٨٩ تحقيق د. عثمان يحيى.

(٢) سورة الحديد: آية ٤

أو ثم أمر إذا وصل إليه سقطت عنه الأعمال المشروعة، وأنه غير مخاطب بها مع وجود عقل التكليف عنده، وأن ذلك الوصول أعطاه ذلك، فهو هذا الذى قال فيه الشيخ: «إلى سقر»، أى هذا لا يصح»[1].

بل على العكس من ذلك فإن ابن عربى يصرح بعدم تصور ترك أعمال البر من الواصل، وفى ذلك يقول: «وأما الواصل فلا يتصور منه ترك لها أصلا، وإن ادعى الوصول، وفارق المعاملات استصحابا فدعواه كاذبة»[2].

ومن خلال هذا العرض السريع يستبين لنا أن الصوفية أصحاب المؤلفات رفضوا رفضاً تاماً فكرة القول بإسقاط التكاليف، وحاربوا من دعا إليها، وتابعوا فى ذلك أقوال الصوفية الكبار الذين لم تكن لهم مؤلفات كأبى يزيد البسطامى والإمام الجنيد وغيرهما.

ولم يقتصر الأمر على نقد الصوفية للمتهاونين بالتكاليف الشرعية، أو القائلين بإسقاطها، بل قام شيوخ الصوفية بإلزام أتباعهم بالاهتمام بها، واتسم منهجهم بالشدة التى كانت موضع مؤاخذة من خصوم التصوف فى أحيان كثيرة، وهذا الذى صنعه شيوخ الصوفية هو موضوع الفقرة التالية:

٦ — اهتمام شيوخ التربية الصوفية بالتكاليف الشرعية:

كان من أهم الواجبات التى ألزم بها الشيوخ أتباعهم الاهتمام

(١) ابن عربى: الفتوحات المكية: السفر الرابع ص ١٠٧ تحقيق د. عثمان يحيى.

(٢) ابن عربى: مواقع النجوم ص ٥٦

بالتكاليف الشرعية، وإلى ذلك يشير السلمى إشارة عامة، فيقول: «ويجب على المقصود — أى الشيخ — أن يدل القاصد — أى المريد — على مالا بد منه من أحكام الشريعة فى الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج»[1].

ونختار الصلاة لأنها أول ركن من أركان الإسلام بعد الشهادتين، والطهارة لأنها مقدمة لها، ونقدمهما كنموذج لاهتمام الشيوخ بإلزام أتباعهم بأوامر الشرع، وفى ذلك يقول السلمى بلغة صوفية عميقة: «فيبدأ — المريد — بطهارته التى هى فرض فى نفسها، ومتعلق بها أجل الفرائض بعد التوحيد، وهى الصلاة.

والطهارة طهارتان: طهارة فى الظاهر على الأعضاء المرتبة.

وطهارة فى الباطن على القلب بمداومة الإخلاص.

فيسبغ طهارة ظاهره بماء طاهر مطهر مع العلم بأنك مأمور به من جهة الحق؛ لأن الله تعالى يقول: «وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين»[2]، ويعلم أنه إذا أخلص العمل لله تعالى كفاه منه القليل، وإذا لم يخلص لم يكفه الكثير»[3].

ثم يقول عن الصلاة: «ثم يبدأ فى صلاته، ويعلم أنها اتصال، وهى فى الحقيقة انفصال، وذلك أن العبد لا يتصل بربه إلا بعد انفصاله من الأكوان وما فيها، ويعلم أنه فى صلاته يناجى ربه تعالى، والمناجاة

(١) السلمى: مناهج العارفين ص ٣

(٢) سورة البينة: آية ٥

(٣) السلمى: سلوك العارفين ص ١٥٧

لا تكون إلا عن دنو ، فيحقق فى ذلك ، ويلزم نفسه أدب ذلك الموقف فلا يشهد غير من يناجى سراً وإعلانا »[1] .

ثم يوصى من وصل إلى مثل هذا الحال بحفظ أوامر الشرع وفرائضه وسننه وآدابه ؛ لأن الظاهر عنوان الباطن[2] .

ولا يعتبر الصوفية الفراغ من الصلاة قاطعاً لصلة العبد بها ، فالصلة مستمرة ، ولهذا يوصون المريد بما يلى : « ثم إذا فرغ من صلاته لا يهمه شيء إلا النظر فى تقصيره فى صلاته ، وقلة حضوره فيها ، وكثرة هواجسه.

ثم يطالب نفسه بزيادة ما أتم عليه من مناجاة ربه أو فقدها ، فيشكر للزيادة ، ويحزن لفقدها »[3] .

ثم تكون الصلاة أساساً ونقطة انطلاق للنظر فى جميع الطاعات بنفس المعيار : « ثم إذا صحت له صلاته نظر فى أفعاله كلها على هذا السبيل فيطالب نفسه بتصحيح جميعها ، ويرى تقصيره ونقصانه فيها ، ويعلم أن ما فيه مرض فهو من الله تعالى لا منه ، وما منه فهو فى محل الآفة والسخط »[4] .

وقد كانت للصوفية أحوال خاصة بهم ، مثلما كان لإبراهيم الخواص مذهب خاص فى التوكل ، وهو التجريد أى عدم الاعتماد الحقيقى على الأسباب الظاهرة بقدر الاعتماد على المسبب الحق وهو الله تبارك وتعالى وقد وردت عنه هذه المعلومة فى كتب الصوفية حيث « كان يجرد فى التوكل

(١) المرجع السابق : ص ١٥٨
(٢) المرجع السابق : نفس المكان .
(٣) السلمى : سلوك العارفين ص ١٥٨
(٤) المرجع السابق : نفسه .

ويدقق فيه ، وكان لا تفارقه إبرة وخيوط وركوة ومقراض خصوصا فى السفر ، فقيل له فى ذلك : لم تحمل هذا وأنت تمنع من كل شيء ؟ ! ، فقال : « حمل هذا لا ينقض التوكل ؛ لأن لله علينا فرائض ، والفقير[1] ، يكون عليه ثوب واحد إما مئزر وإما قميص ، فربما تخرق ثوبه ، فإن لم تكن معه إبرة وخيوط ربما تبدو عورته فلا تكون له صلاة ، والركوة يريد أن أن يتطهر للصلاة فيحتاج أن يتباعد عن الناس لئلا ينظروا إلى عورته ، وما أشبه ذلك »[2] .

وقد سبق إيراد الحديث القدسى الخاص بالفرائض والنوافل ، وهنا يتناوله أحد الصوفية بمنهج صوفى ، فيقول على سبيل تقديم الوصية : « وعليك بملازمة ما افترضه الله عليك على الوجه الذى أمرك أن تقوم فيه ، فإذا أكملت نشأة فرائضك — وإكمالها فرض عليك — فحينئذ تتفرغ ما بين الفرضين لنوافل الخيرات كانت ما كانت ، ولا تحقر شيئا من عملك ، فإن الله ما احتقره حين خلقه وأوجده ، وما كلفك بأمر إلا وله بذلك الأمر اعتناء وعناية حتى كلفك به ، مع كونك فى الرتبة أعظم عنده ؛ فإنك محل لوجود ما كلفك به ، وإذ كان التكليف لا يتعلق إلا بأعمال المكلفين ، فيتعلق بالمكلف من حيث فعله لا من حيث عينه ، واعلم أنك إذا ثابرت على أداء الفرائض ، فإنك تقربت إلى الله بأحب الأمور المقربة إليه »[3] .

(١) استخدم هذا المصطلح فى بعض الأحيان بمعنى الصوفى انظر : علم التصوف للدكتور محمد أحمد مصطفى ص ٣٨
(٢) السلمى : جوامع آداب الصوفية ص ٥٣
(٣) ابن عربى : الوصايا ص ١٤

ثم يتابع تفصيل المسألة فيقول: «وهذه هي المحبة العظمى التي ما ورد فيها نص جلي كما ورد في النوافل؛ فإن المثابرة على النوافل توجب حبا إلهيا منصوصا عليه بكون الحق سمع العبد وبصره، كما كان الأمر بالعكس في حب أداء الفرائض، ففي الفرض عبودية الاضطرار وهي الأصلية، وفي الفرع — وهو النفل — عبودية الاختيار، فالحق فيها سمعك وبصرك، وسمي نفلا لأنه زائد[1].

وقد أخذت قضية التكاليف الشرعية منحى آخر حيث روعي فيها التكليفات الخاصة بكل عضو من أعضاء الإنسان، وفي ذلك يقول ابن عربي: «اعلم يابني: أنه من ادعى مراعاة التكليفات المتوجهة عليه شرعا في بصره علامته: الغض عن المحرمات، والإطراق وقاية عن النظرة الأولى المعفو عنها، وكل عمل توجه عليه في بصره شرعا، ومن لم يشاهد في أحواله مثل هذه فدعواه كاذبة.

ومن ادعى مراعاة التكليفات المتوجهة عليه في سمعه علامته: ما قال الله تعالى: «الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه»[2]، وسماع العلم، ومواظبة مجالس الذكر، والعمل بكل خير يسمعه.

ومن ادعى مراعاة التكليفات المتوجهة عليه في لسانه علامته: قلة الكلام إلا فيما يعرض عليه من نصح وتبليغ رشد، وغيره، ودوام الذكر، واستر ساله على التلاوة إن كان من أهل القرآن، وصدقه في الحديث.

ومن ادعى مراعاة التكليفات المتوجهة عليه في يده علامته: أن لا يبطش بها في محرم من لمس امرأة لا تحل له، أو قتل إنسان ولطمه، أو سرقة، أو لمس ذكره بيمينه عند البول، وأن لا يستنجي بها.

(١) المرجع السابق: ص ١٥
(٢) سورة الزمر: آية ١٨

ومن ادعى مراعاة التكليفات المتوجهة عليه في باطنه علامته: الورع، والاكتساب، والبحث عن الكسب، وإذا أكل لا يمتلىء من الطعام ولا من الشراب حذرا من كسل الجوارح عن الطاعة.

ومن ادعى مراعاة التكليفات المتوجهة عليه في رجله علامته: السعي في مصالح العباد المسلمين والإخوان، والسعي إلى العبادة، والسعي على العيال، وكثرة الخطى إلى المساجد، والنزول في الحرب، والثبات يوم الزحف ... وغير ذلك»[1].

وقد بلغ الصوفية درجة عالية من الالتزام بتكاليف الشرع — أمرا ونهيا —، ووصل بهم الأمر لاتهامهم بالتشدد والمبالغة ومؤاخذتهم بذلك، وفي الإشارة إلى ذلك يقول ابن تيمية: «....والمقصود أن هذه الأمور التي فيها زيادة في العبادة والأحوال خرجت من البصره، وذلك لشدة الخوف.

وكذلك ما يذكر عن أمثال هؤلاء من الأحوال من الزهد والورع والعبادة، وأمثال ذلك قد ينقل فيها من الزيادة على حال الصحابة رضي الله عنهم، وعلى ما سنه الرسول أمورا توجب أن يصير الناس طرفين:

قوم يذمون هؤلاء وينتقصونهم وربما أسرفوا في ذلك.

وقوم يغلون فيهم ويجعلون هذا الطريق من أكمل الطرق وأعلاها»[2].

فالصوفية المحققون التزموا بأوامر الشرع ونواهيه، وقاموا بتطهير صفوفهم من الأدعياء، وأفكارهم من الدخيل، ومن هنا نجد أن علي الشيخ أن لا يصفح عن الزلات التي لا مسامحة للشرع فيها[3]، بل إن من أحوال

(١) ابن عربي: مواقع النجوم ص ٥٥
(٢) ابن تيمية: الصوفية والفقراء ص ٢١
(٣) ابن عربي: الأمر المحكم المربوط ص ٦٣

الصوفية القبض عند مشاهدة مالا يحمده الشرع[1]، ولا يخفى ما أوصت به الشريعة من وجوب الغضب إذا انتهكت محارم الله تعالى؛ ولهذا فإن تلخيص القضية عند الصوفية الحياء من الله تعالى حق الحياء، وهو: أن يطلع عليهم فى حركاتهم: فلا يراهم حيث نهاهم، ولا يفقدهم حيث أمرهم، فالقضية إذن ترتبط ارتباطا وثيقا بموقف المسلم من الأمر والنهى، وقد سبق إيراد قول البسطامى فى ذلك، والأمر والنهى هما ما يظهر على أحوال العبد أمام الناس، وهما يرتبطان من ناحية أخرى بقضية الحقيقة والشريعة، أو قضية الظاهر والباطن وهما موضوع الفقرة القادمة.

٧ — الظاهر والباطن:

من أخطر ما تسرب إلى الجو الإسلامى القول بعلم باطن فى مقابل العلم الظاهر، وبمصطلح آخر وهو الحقيقة فى مقابل الشريعة، ومن الأولى عدم التفرقة بينهما لما يؤدى إليه من نتائج خطيرة، وقد كان الصوفية الأوائل أنأى الناس عن هذه التفرقة، وفى ذلك يقول السهروردى: «... كل حقيقة ردتها الشريعة فهى زندقة، وجهل هؤلاء المغرورون أن الشريعة حق العبودية، والحقيقة هى حقيقة العبودية، ومن صار من أهل الحقيقة تقيد بحقوق العبودية وحقيقة العبودية، وصار مطالبا بأمور وزيادات لا يطالب بها من لم يصل إلى ذلك، لا أنه يخلع عن عنقه ربقة التكليف، ويخامر باطنه الزيغ والتحريف»[2].

ويتحدث الطوسى عن مصطلحى الظاهر والباطن والمقصود من كل

(١) السابق: ص ٩١
(٢) السابق: ص ٩٣
(٣) السهروردى: عوارف المعارف ص ٥٧

منهما، فيقول: «فإذا قلنا: علم الباطن أردنا بذلك علم أعمال الباطن، التى هى على الجارحة الباطنة وهى القلب. كما أنا إذا قلنا: علم الظاهر، أشرنا إلى علم الأعمال الظاهرة، التى هى على الجوارح الظاهرة، وهى الأعضاء»[1].

ويتناول ابن عربى المسألة بشىء من التفصيل، فيقول: «... اعلم أن الله خاطب الإنسان بجملته، وما خص ظاهره من باطنه، ولا باطنه من ظاهره، فتوفرت دواعى الناس، أكثرهم إلى معرفة أحكام الشرع فى ظواهرهم، وغفلوا عن الأحكام الشرعية فى بواطنهم إلا القليل، وهم: أهل طريق الله تعالى، فإنهم بحثوا فى ذلك ظاهرا وباطنا، فما من حكم قرره شرعا فى ظواهرهم إلا ورأوا أن ذلك الحكم له نسبة إلى بواطنهم أخذوا على ذلك جميع أحكام الشرائع، فعبدوا الله بما شرع لهم ظاهراً وباطنا ففازوا حين خسر الأكثرون»[2].

والمعول عليه فى شريعة الإسلام فى إجراء الأحكام الشرعية هو الظاهر، أما الباطن فأمره متروك لله تعالى، وهذا هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول: «إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحى على عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحى قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شىء، الله تعالى يحاسبه فى سريرته، ومن أظهر لنا سوى ذلك لم نأمنه، وإن قال: سريرتى حسنة»[3].

(١) الطوسى: اللمع ص ٤٤
(٢) ابن عربى: الفتوحات المكية ١/٤٣٤
(٣) السهروردى: عوارف المعارف ٢/٦

وعنه أيضاً رضى الله عنه قال : « من عرض نفسه للتهم فلا يلومن من أساء به الظن ، فإذا رأينا متهاوناً بحدود الشرع ، مهملا للصلوات المفروضات ، لا يعتد بحلاوة التلاوة ، والصوم والصلاة ، ويدخل فى المداخل المكروهة المحرمة نرده ولا نقبله ، ولا نقبل دعواه أن له سريرة صالحة »[1] .

ومن هنا فإننا نجد الصوفية يلحون بشدة على ضرورة إقامة حدود الله تعالى ، وإلى ذلك يشير بعضهم : « وعليك بإقامة حدود الله فى نفسك ، وفيمن تملكه ؛ فإنك مسئول من الله عن ذلك ، فإن كنت ذا سلطان تعين عليك إقامة حدود الله فيمن ولاك الله عليه ، وكلكم راع ، ومسئول عن رعيته ، وليس سوى إقامة حدود الله فيهم ، وأقل الولايات ولايتك على نفسك وجوارحك ، فأقم فيها حدود الله ، إلى الخلافة الكبرى ، فإنك نائب عن الله على كل حال على نفسك فما فوقها »[2] .

فالصوفية المحققون لا يرون أى لون من ألوان التفرقة بين مصطلحى : الحقيقة والشريعة ، ولا بين مصطلحى : علم الباطن وعلم الظاهر ، بل على العكس من ذلك « تجنب الصوفية الخطأ الهائل الذى ارتكبه الاتجاه الشيعى أو الباطنية فى الحقل الإسلامى على وجه العموم ، وهو القول بانقطاع التكليف بدعوى الوصول .

وقد انبرى كثير من الصوفية للتنبيه على هذا الخطأ الخطير ، وكانت فلسفتهم أصيلة فى هذا الشأن : فطريق الحق لا ينتهى ؛ لأن لطائفه

(١) السهروردى : عوارف المعارف ٢/٧

(٢) ابن عربى : الوصايا ص٤٦

لا تحصر ، وعلومه لا تبلغ إلى حين معين يصار إليه ، وتجلياته متصفة بالدوام والاستمرار ، وهو « العزيز » ، والعزيز الذى لا ينتهى عزه لا ينتهى الطريق إليه »[1] .

ولعل مادعا الصوفية إلى صد هذه الهجمات ، والوقوف ضدها هو تأثيرها السيء ليس على التصوف الإسلامى فحسب ، بل لما قد تؤدى إليه من نتائج خطيرة تؤثر على الإسلام نفسه كدين ، وأى خلل بين ظاهر المسلم وباطنه يؤدى فى النهاية إلى هدم شعائر الإسلام ، وليس أدل على ذلك من محو التسمية بالإيمان ، أو نقصانها على الأقل ، وذلك إذا خالف ظاهر المؤمن باطنه ، واستحقاقه آنئذ اسماً آخر ، وهو النفاق ، الذى تحدثت عنه آيات القرآن الكريم ، وأحاديث سيدنا رسول الله ﷺ .

بل إن قيام المسلم بشعائر الإسلام الظاهرة من صلاة وصيام وزكاة وحج دون سند قلبى لا يعطيه وصف الإيمان ، وفى ذلك يقول الحق تبارك وتعالى : « قالت الأعراب : آمنا ، قل : لم تؤمنوا ، ولكن قولوا : أسلمنا ، ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم »[2] .

٨ — تعقيب :

١ — فى بداية هذا التعقيب تجدر الإشارة إلى أن التصوف الإسلامى شأنه شأن بقية العلوم الأخرى فى حقل الدراسات الإسلامية لم يبق نقياً خالياً من الشوائب ، بل اختلطت نظرياته وتعاليمه بأفكار دخيلة وغريبة

(١) د. محمد أحمد مصطفى : علم التصوف ص٢٣٦

(٢) سورة الحجرات : آية ١٤

لم تنبت فى بيئة إسلامية ، بل تفرعت ونشأت عن جذور ضربت فى عمق ديانات ونحل ومذاهب غير إسلامية ، ومن هنا لابد من إبراز التصوف الإسلامى النقى الذى تأسس على القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، وسيرة السلف الصالح من أصحاب سيدنا رسول الله ﷺ ومن تبعهم بإحسان .

ومن أخطر ما دخل على التصوف الإسلامى الاتجاه الباطنى الذى استهدف تفريغ الدين من مضامينه الأساسية ليسهل الإتيان على بنيانه من القواعد ، وفكرة إسقاط التكاليف الشرعية تحت أى زعم هى أسوأ فكرة وأخطرها مما ابتلى به التصوف الإسلامى ، ومن هنا نهض الصوفية الأوائل لإبطالها وطرد معتنقيها وعزل من نادى بها ، ونحن فى بحثنا هذا نحتكم إلى ذات المعيار الذى استخدمه أعلامنا الأول ، وهو التوافق التام مع ماجاءت به شريعة الإسلام ، والانسجام الكامل مع القرآن الكريم ، وأحاديث سيدنا رسول الله ﷺ .

وعندما ندافع عن التصوف الإسلامى الحق فإننا ندافع عن الإسلام نفسه ؛ لأن الإسلام انبنى على العدل ولا يرضى الظلم بأى حال من الأحوال .

كما أن التصوف الإسلامى الحق لم يفقد مصداقيته ، بل وجد دائماً من يدافع عنه من المنصفين المسلمين وغير المسلمين .

ولا يعنينا هنا فى هذه الخاتمة إلا الإشارة ، ولتكن على لسان مفتى الديار الأسبق الشيخ حسنين محمد مخلوف رحمه الله ، وفيها يقول : « التصوف الإسلامى تربية علمية وعملية للنفوس ، وعلاج لأمراض القلوب ، وغرس للفضائل ، واقتلاع للرذائل ، وقمع للشهوات ، وتدريب على الصبر والرضا والطاعات .

وهو مجاهدة للنفوس ومكابدة لنزعاتها ، ومحاسبه دقيقه لها على أعمالها وتروكها ، وحفظ للقلوب عن طوارق وهواجس الخطرات ، وانقطاع عما يعوق السالك فى سيره إلى الله ، وزهادة فى كل مايلهى عن ذكر الله ويعلق بالقلوب سواه .

وهو معرفه لله ويقين ، وتوحيد لله وتمجيد ، وتوجه إلى الله وإقبال عليه وإعراض عما سواه ، وعكوف على عبادته وطاعته ، ووقوف عند حدوده ، وتعبد بشريعته ، وتعرض لنفحاته وهباته التى يخص بها أولياءه وأحبابه فضلا منه وكرماً .

وجملة القول فيه قبل تدوينه كفن إسلامى وبعده : أنه علم وحكمة ، وتبصرة وهداية ، وتربيه وتهذيب ، وعلاج ووقاية ، وتقوى واستقامة ، وصبر وجهاد ، وفرار من فتنة الدنيا وزينتها وابتعاد »[1] .

ومن هنا فلا التفات لقول من يدعو إلى شطب التصوف وإعدام الصوفية بدعوى كاذبة ، وشعار مغلوط : إما الإسلام وإما التصوف ! ؛ لأننا لم نر شعاراً مرفوعا شبيها بهذا موجهاً إلى فروع الإسلاميات الأخرى ، فلم نرمن يقول مثلا : إما الإسلام وإما التفسير ! ، أو : إما الإسلام وإما الحديث ! ، وهكذا مع النحو والبلاغة والفقه والعروض وغيرها من علوم المسلمين .

فالتصوف كغيره يخضع لمعيار واحد ، وهو الصدور عن الإسلام ، وإلا فشأن الدخيل فيه شأن الإسرائيليات فى التفسير ننقيه منها ويبقى

---

(١) عبد الفتاح أبو غدة : المقدمة الدراسية لرسالة المسترشدين للمحاسبى ص ٨

لم تنبت فى بيئة إسلامية ، بل تفرعت ونشأت عن جذور ضربت فى عمق ديانات ونحل ومذاهب غير إسلامية ، ومن هنا لابد من إبراز التصوف الإسلامى النقى الذى تأسس على القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، وسيرة السلف الصالح من أصحاب سيدنا رسول الله ﷺ ومن تبعهم بإحسان .

ومن أخطر ما دخل على التصوف الإسلامى الاتجاه الباطنى الذى استهدف تفريغ الدين من مضامينه الأساسية ليسهل الإتيان على بنيانه من القواعد ، وفكرة إسقاط التكاليف الشرعية تحت أى زعم هى أسوأ فكرة وأخطرها مما ابتلى به التصوف الإسلامى ، ومن هنا نهض الصوفية الأوائل لإبطالها وطرد معتنقيها وعزل من نادى بها ، ونحن فى بحثنا هذا نحتكم إلى ذات المعيار الذى استخدمه أعلامنا الأول ، وهو التوافق التام مع ماجاءت به شريعة الإسلام ، والانسجام الكامل مع القرآن الكريم ، وأحاديث سيدنا رسول الله ﷺ .

وعندما ندافع عن التصوف الإسلامى الحق فإننا ندافع عن الإسلام نفسه ؛ لأن الإسلام انبنى على العدل ولا يرضى الظلم بأى حال من الأحوال .

كما أن التصوف الإسلامى الحق لم يفقد مصداقيته ، بل وجد دائماً من يدافع عنه من المنصفين المسلمين وغير المسلمين .

ولا يعنينا هنا فى هذه الخاتمة إلا الإشارة ، ولتكن على لسان مفتى الديار الأسبق الشيخ حسنين محمد مخلوف رحمه الله ، وفيها يقول : « التصوف الإسلامى تربية علمية وعملية للنفوس ، وعلاج لأمراض القلوب ، وغرس للفضائل ، واقتلاع للرذائل ، وقمع للشهوات ، وتدريب على الصبر والرضا والطاعات .

وهو مجاهدة للنفوس ومكابدة لنزعاتها ، ومحاسبه دقيقه لها على أعمالها وتروكها ، وحفظ للقلوب عن طوارق وهواجس الخطرات ، وانقطاع عما يعوق السالك فى سيره إلى الله ، وزهادة فى كل مايلهى عن ذكر الله ويعلق بالقلوب سواه .

وهو معرفه لله ويقين ، وتوحيد لله وتمجيد ، وتوجه إلى الله وإقبال عليه وإعراض عما سواه ، وعكوف على عبادته وطاعته ، ووقوف عند حدوده ، وتعبد بشريعته ، وتعرض لنفحاته وهباته التى يخص بها أولياءه وأحبابه فضلا منه وكرماً .

وجملة القول فيه قبل تدوينه كفن إسلامى وبعده : أنه علم وحكمة ، وتبصرة وهداية ، وتربيه وتهذيب ، وعلاج ووقاية ، وتقوى واستقامة ، وصبر وجهاد ، وفرار من فتنة الدنيا وزينتها وابتعاد »[1] .

ومن هنا فلا التفات لقول من يدعو إلى شطب التصوف وإعدام الصوفية بدعوى كاذبة ، وشعار مغلوط : إما الإسلام وإما التصوف ! ؛ لأننا لم نر شعاراً مرفوعا شبيها بهذا موجهاً إلى فروع الإسلاميات الأخرى ، فلم نرمن يقول مثلا : إما الإسلام وإما التفسير ! ، أو : إما الإسلام وإما الحديث ! ، وهكذا مع النحو والبلاغة والفقه والعروض وغيرها من علوم المسلمين .

فالتصوف كغيره يخضع لمعيار واحد ، وهو الصدور عن الإسلام ، وإلا فشأن الدخيل فيه شأن الإسرائيليات فى التفسير ننقيه منها ويبقى

---

(١) عبد الفتاح أبو غدة : المقدمة الدراسية لرسالة المسترشدين للمحاسبى ص ٨

التفسير نقيا لا يعتمد على ما لم يصح، وشأن الموضوع فى الحديث نبرزه ونلفظه وتبقى الأحاديث الصحيحة نقية من كل شائبة.

«وقد اختص هذا النوع من العلم الشرعى فى عصر التدوين — كما أشار إليه ابن خلدون فى مقدمته — باسم (التصوف أو علم الحقيقة)، كما اختص النوع الآخر منه الخاص بالأحكام الفرعية فى العبادات والمعاملات باسم (الفقه أو علم الشريعة).

وقال بعض الصوفية فى بيان ترابط هذين العلمين وتعاونهما فى تكوين شخصية المسلم الكامل ظاهرا وباطنا، حسا ومعنى، مادة وروحا: «حقيقة بلا شريعة باطلة، وشريعة بلا حقيقة عاطلة»، فهما للمسلم كجناحى الطائر، لا يستقل بأحدهما دون الآخر[1].

٢ — وجدنا من خلال هذا البحث أن القول بإسقاط التكاليف الشرعية كان تهمة مثارة فى وجه التصوف الإسلامى، ولكن الصوفية المسلمين كانوا أسبق من غيرهم فى هدم هذه الفكرة وطرد القائلين بها من صفوف الصوفية.

٣ — رأينا اهتمام شيوخ التربية الصوفية بالتكاليف الشرعية، وإلزام أنفسهم وأتباعهم بها، بل كانت مبالغتهم فى ذلك محل مؤاخذة من خصومهم.

٤ — لا يوجد فى التصوف الإسلامى الصحيح ظاهر يخالف باطنا، ولا حقيقة تخالف الشريعة، إذ أن الارتباط قائم لا ينفك بين باطن المسلم وظاهره، وبين فقه القلوب وفقه الجوارح.

٥ — القول بهذه الفرية الخطيرة مردود فى وجه أصحابه، فأين هم من قول الحق تبارك وتعالى:

(١) السابق: ص ٩، ١٠

«واسجد واقترب»[1]؟ ألم يروا كيف جعل الله تعالى السجود علامة قرب؟؟.

أين هم من دعوة الله تعالى لعباده للتقرب إليه بالفرائض، والنوافل؟!

أين هم من السلوك العملى لسيدنا رسول الله ﷺ، ومبالغته فى إلزام نفسه، وأخذها بالشدة التى لم يأخذ بها أصحابه كالوصال فى الصوم، وقضاء الوقت الطويل فى صلاة الليل، ولما سئل عن ذلك أتت إجابته القيمة: «أفلا أحب أن أكون عبدا شكورا.» رواه البخارى، وكان ﷺ الأسوة الحسنة والمثل الأعلى فى أداء الشعائر حتى آخر لحظات حياته الطاهرة.

٦ — المسلمون جميعا مطالبون بالمحافظة على التكاليف الشرعية قولا وفعلا أمرا ونهيا.

٧ — الصوفية بصفة خاصة عليهم العبء الأكبر فى إلزام أنفسهم وأتباعهم بضرورة الالتزام الكامل بالتكاليف الشرعية؛ لأنهم هدف واضح لتوجيه الاتهامات المتعددة، ومنها تهمة إسقاط التكاليف.

٨ — الباحثون فى التصوف الإسلامى يجب عليهم تحرى الدقة، وعدم التسرع فى إصدار الأحكام، وعدم التعميم دون ضرورة، بل إن عليهم واجبا أكبر يمليه عليهم الضمير الدينى، والحس الإيمانى وهو ضرورة تمييز الحق من الباطل، والصحيح من السقيم فى الفكر الصوفى دون جور أو مجاملة.

هذا والله من وراء القصد؟

(١) سورة العلق: آية ١٩

مراجع البحث

١ — د . إبراهيم بسيونى : نشأة التصوف الإسلامى / ط . دار المعارف ١٩٦٩ م

٢ — إحسان إلهى ظهير : التصوف : المنشأ والمصادر / ط . إدارة ترجمان السنة — باكستان ١٩٨٦ م

٣ — إحسان إلهى ظهير : الشيعة والسنة / ط . دار الأنصار

٤ — ابن تيمية : الصوفية والفقراء / ط . دار الفتح ١٩٨٤ م

٥ — جفرى بارندر : المعتقدات الدينية لدى الشعوب . ترجمة د.إمام عبد الفتاح إمام / سلسلة عالم المعرفة - العدد ١٧٣ - الكويت ١٩٩٣ م

٦ — ابن الجوزى : تلبيس إبليس / ط . دار الكتب العلمية - بيروت

٧ — ابن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل / ط بيروت

٨ — السلمى : جوامع آداب الصوفية تحقيق د . سليمان آتش / ط . أنقرة - تركيا ١٩٨١ م

٩ — السلمى : سلوك العارفين . تحقيق د . محمد ضياء الدين الكردى مقال بحولية كلية أصول الدين - القاهرة - ١٩٨١ م

١٠ — السلمى : المقدمة فى التصوف . تحقيق يوسف زيدان /ط . الكليات الأزهرية - القاهرة ١٩٨٧ م

١١ — السلمى : مناهج العارفين . تحقيق د . سليمان آتش / ط . أنقرة — تركيا ١٩٨١ م

١٢ — السهروردى : عوارف المعارف على هامش إحياء علوم الدين / ط . عيسى الحلبى — القاهرة — ١٩٥٧ م

١٣ — الشعرانى : الطبقات الكبرى / ط - مصر - ١٣٤٣ هـ

١٤ — د . طلعت غنام : أضواء على التصوف / ط . عالم الكتب — القاهرة — ١٩٧٩ م

١٥ — الطوسى : اللمع . تحقيق د . عبد الحليم محمود ، وطه عبد الباقى سرور / ط . دار الكتب الحديثة - ١٩٦٠ م

١٦ — د . عبد الحليم محمود : المقدمة الدراسية للمنقذ من الضلال للغزالى / ط . دار الكتب الحديثة - القاهرة - ١٩٧٤ م

١٧ — د . عبد الحميد عبد المنعم مدكور : لمحة عن التصوف عند المسلمين / مقال بمجلة (المسلم المعاصر) عدد ٦٠ - ١٩٩١ م

١٨ — عبد الرحمن عبد الخالق : فضائح الصوفية . (كتاب مطبوع دون إيراد أى بيانات لهذه الطبعة مع الاكتفاء بالإشارة إلى أنه « وقف لله تعالى » !)

١٩ — د . عبد الفتاح الفاوى : التصوف : الوجه والوجه الآخر / ط . مكتبة الزهراء - القاهرة - ١٩٩٥ م

٢٠ — عبد الفتاح أبو غدة : المقدمة الدراسية لرسالة المسترشدين للحاسبى / ط . حلب ١٩٨٢ م

٢١ — ابن عربى : الأمر المحكم المربوط فيما يلزم أهل طريق الله تعالى من الشروط . دراسة وتحقيق — محمد صلاح عبده محمد — رسالة ماجستير كلية أصول الدين — القاهرة — ١٩٨٥ م

٢٢ — ابن عربى : الفتوحات المكية . السفر الرابع تحقيق د . عثمان يحى / ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ م

الفتوحات المكية / ط . دار صادر - بيروت

٢٣ — ابن عربى : مواقع النجوم / ط . صبيح — القاهرة — ١٩٦٥ م

٢٤ — ابن عربى : الوصايا / ط . موسسة الأعلمى للمطبوعات — بيروت

٢٥ — د . أبو العلا عفيفى : التصوف : الثورة الروحية فى الإسلام / ط . القاهرة — ١٩٦٣

٢٦ — د . على معبد فرغلى : التصوف بين مؤيد ومعارض / ط دار الطباعة المحمدية — القاهرة — ١٩٨٨ م

٢٧ — الغزالى : المنقذ من الضلال . تحقيق د . عبد الحليم محمود / ط . دار الكتب الحديثة — القاهرة ١٩٧٤ م

٢٨ — القشيرى : الرسالة القشيرية . تحقيق د . عبد الحليم محمود ، و . د . محمود بن الشريف / ط . دار الكتب الحديثة — القاهرة — ١٩٦٦ م

الرسالة القشيرية / ط دار الكتاب العربى — بيروت .

٢٩ — د . محمد أحمد مصطفى : علم التصوف / ط . مطبعة السعادة — القاهرة — ١٩٨٣ م

٣٠ — د . محمد الأنور حامد عيسى : نظرات فى المنطق الحديث ومناهج البحث / ط . دار الطباعة المحمدية — القاهرة — ١٩٨٩ م

٣١ — محمد ياسر شرف : حركة التصوف الإسلامى / الهيئة المصرية العامة للكتاب — ١٩٨٦ م